

# أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في موريتانيا دراسة قياسية خلال الفترة 2000 – 2022

The impact of fiscal policy on economic growth in Mauritania, a standard study during the period 2000-2022

بن طالبي فريد

مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية  
الاقتصادية الدولية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر

[f.bentalbi@univ-boumerdes.dz](mailto:f.bentalbi@univ-boumerdes.dz)

تاريخ النشر: 2024/10/31

عبد الله ولد محمد ولد المختار\*

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر

[abdallahibedda@yahoo.fr](mailto:abdallahibedda@yahoo.fr)

تاريخ القبول: 2024/08/22

تاريخ الإستلام: 2024/08/13

## ملخص:

يهدف هذه البحث إلى دراسة أثر السياسة المالية في موريتانيا على النمو الاقتصادي بواسطة نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية خلال الفترة (2000 - 2022)، بعد العرض النظري لمتغيرات الدراسة، ركز البحث على محددتين، من أدوات السياسة المالية هما النفقات العامة والإيرادات العامة. لقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، بمعنى أن السياسة المالية ليس لها كبير الأثر على النمو الاقتصادي الموريتاني، كما حثت الدراسة كذلك على ضرورة ضبط وتوجيه السياسة المالية في موريتانيا لكي يكون تأثيرها على النمو الاقتصادي أكثر فعالية وتحققا.

الكلمات المفتاحية: نفقات عامة، نمو اقتصادي، إيرادات عامة، ميزانية العامة، سياسة مالية.

تصنيفات JEL: O41.P21.P35.I15 H51;

## Abstract:

This research aims to study the impact of fiscal policy in Mauritania on economic growth using the multiple linear regression model and the ordinary least squares method during the period (2000 - 2022). After the theoretical presentation of the study variables, the research focused on two determinants of fiscal policy tools, which are public expenditures and public revenues. The study concluded that there is no positive relationship between public expenditures and economic growth in the long term, meaning that fiscal policy does not have a significant impact on Mauritanian economic growth. The study also urged the need to control and direct fiscal policy in Mauritania so that its impact on economic growth is more effective and they checked.

**Keywords:** public expenditures, economic growth, public revenues, general budget, fiscal policy.

**Jel Classification Codes:** H51; I15.O41.P21.P35.

\* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعد السياسة المالية وفقا للكثير من الباحثين، من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي، إذ تقوم بدور كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وخاصة رفع معدل النمو الاقتصادي، عن طريق أدواتها المختلفة التي تعتبر من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، حيث تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف السلطات المالية.

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من أبرز الاهتمامات لكل الاقتصاديين، وتختلف المذاهب الاقتصادية في كيفية تحقيقه، حيث يرجعه الكلاسيك إلى عاملي العمل ورأس المال، أما المذاهب الحديثة المختصة بنظريات النمو الداخلي تظهر أن تفاوت النمو الاقتصادي بين البلدان يعود إلى عوامل أخرى: كاستثمار في العنصر البشري، والتكنولوجيا، والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات، إضافة إلى عوامل سياسية واجتماعية وحتى ثقافية، وقد لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع فقط، وإنما يجب الحفاظ على استدامة هذا المعدل في الأجل الطويل.

إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة هو الهدف الاسمي لمختلف الدول متقدمة كانت أم نامية وموريتانيا ليست استثناء حيث عملت الحكومات المتعاقبة فيها منذ استقلال البلاد وحتى يومنا هذا ومازالت إلى تطوير معدل النمو الاقتصادي للبلاد وتستخدم لذلك مجموعة من الوسائل من أهمها السياسة المالية، لقد نال النمو اهتمام المفكرين الاقتصاديين من خلال دراسة طبيعة وظواهر ومحددات مجمل المتغيرات المؤثرة فيه حيث أن تحديد طبيعة وحجم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ذا أهمية كبيرة في كل الدول وموريتانيا كغيرها من الدول النامية تبنت عدة إصلاحات بخصوص السياسة المالية ونفذت العديد من البرامج الاقتصادية الهامة والتي تهدف في مجملها إلى الرفع من مستويات النمو الاقتصادي واستدامتها وكانت السيادة المالية في القلب من تلك الخطط وذلك من خلال أدواتها.

1.1 الإشكالية

من خلال ما تقدم يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي:

كيف أثرت أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في موريتانيا خلال الفترة (2000 - 2022)؟.

2.1 الأسئلة الفرعية

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية، أهدافها وأدواتها؟.
- ما معنى النمو الاقتصادي وأنواعه؟ وما علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي؟.
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في موريتانيا قياسيا؟.

3.1 فرضيات البحث

بعد أن طرحنا الإشكالية نفترض التالي:

- الفرضية الأولى: الانفاق العام له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في موريتانيا؛
- الفرضية الثانية: الإيرادات العامة تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في موريتانيا.

4.1 أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها تخص دراسة إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، وتزداد أهميتها في اعتماد دراسة قياسية لتحليل العلاقة

الموجودة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في موريتانيا ومعرفة مدى قدرة أدوات تلك السياسة في دفع عجلة النمو في الاقتصاد الموريتاني.

### 5.1 الهدف من الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نوردتها فيما يلي:

- معرفة أدوات السياسة المالية الموريتانية المتاحة للتأثير في النشاط الاقتصادي؛
- محاولة معرفة مدى نجاح وفشل أدوات السياسة المالية الموريتانية في التأثير على النمو الاقتصادي.

### 6.1 حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة في بعدها الموضوعي في محاولة معرفة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، أما البعد المكاني فقد اختصر في الاقتصاد الموريتاني، أما البعد الزمني فقد تم تطبيق الدراسة القياسية لهذا الموضوع في الفترة الممتدة ما بين 2000-2022

### 7.1 منهج البحث

اتبع هذا البحث المنهج الوصفي لعرض الجزء النظري، والمنهج القياسي لقياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في موريتانيا خلال فترة الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) واختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية.

### 8.1 الدراسات السابقة

لقد قيم بالعديد من الدراسات في هذا الموضوع نذكر منها على وجه التحديد:

❖ دراسة من إعداد السيد: Brahim Refafa تحت عنوان: L'impact De La Politique Budgétaire Sur La Croissance Economique En Algérie، حيث تناول الباحث بالتحليل القياسي أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018) واستنتج بعد دراسة تأثير إيجابي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي؛

❖ دراسة للطلبة هيبور فوزية و د. طالب دليلة معنونة: بأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2019، وقد يتمثل هدف الدراسة في إبراز وتحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة، ومن خلال نتائج الدراسة تبني وجود علاقة معنوية بين المتغير التفسيري النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي، في حين عدم وجود استجابة طويل الأجل بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الإجمالية.

❖ دراسة قياسية لأثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990 – 2019 للسادة خالد بن جلول وحمزة بعلي، وقد سعد البحث حسب القائمين عليه إلى اختبار أثر الصدمات التي تحدث في السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال محل الدراسة، وخلص الباحثان إلى ضعف متغيرات السياسة المالية عموما في التأثير على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل إن لم يتلاشى، مع ملاحظة تأثر النمو الاقتصادي بالإيرادات العامة كان أكبر من تأثيره بالنفقات العامة.

غير أننا في بحثنا هذا نريد التعرف على أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في موريتانيا باستخدام النموذج القياسي خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال المحاور التالية:

## 2. مفهوم السياسة المالية وأهدافها

سنعرض لمفهوم السياسة المالية وأهدافها كما يلي:

### 1.2. تعريف السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها استخدام أنشطة الدولة المالية في تنمية واستقرار الاقتصاد، وذلك اعتمادا على أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة... الخ وبالتنسيق مع السياسة النقدية والاقتصادية (الواحد، 1993، صفحة 22).

وتعرف أيضا بأنها الإجراءات التي تتخذ من قبل السلطات المالية بهدف توجيه وتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل معالجة البطالة والتضخم، بحيث يكون أثر زيادة النفقات العامة هو نفس أثر تخفيض الضرائب والعكس (salvadore، 1984).

وهناك من يذهب إلى أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات المدروسة والمعتمدة لتوجيه نمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى (Klein, 1973, p. 176).

### 2.2. أهداف السياسة المالية

ترغب الحكومات من خلال السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر أهمها في النقاط التالية (صالح، 2006، الصفحات 498-499):

- ❖ التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية: تسعى الحكومات إلى إيجاد أنجع السبل من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع؛
- ❖ التوزيع العادل للدخل: إن توزيعا عادلا للدخل والثروة يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات؛
- ❖ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعتبر تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل من أبرز أهداف السياسة المالية، ولا يعني الاستقرار الاقتصادي هنا الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (الحميد، 1997، الصفحات 241-242)؛
- ❖ التوازن المالي: هو التوازن بين مجموع الإنفاق الكلي (نفقات الإستهلاك والاستثمار إضافة إلى الإنفاق الحكومي) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة.

### 3.2 أدوات السياسة المالية

تستعمل السياسة المالية الأدوات التالية:

- ❖ الإنفاق الحكومي: وهو المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق منفعة عامة (حشيش، بدون سنة نشر، صفحة 06)؛
- ❖ الضرائب: هي "التدابير ذات الطابع الضريبي التي تنظم التحصيل الضريبي من أجل تغطية النفقات العامة (المجيد، 2005، صفحة 23)؛
- ❖ عجز الميزانية: ويقصد به الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة (المجيد، 2005، صفحة 201)، وحسب كينز يساهم عجز الميزانية في تحسين وزيادة الإنتاج من خلال رفع الاستثمار العام وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة مستوى الاستهلاك الخاص (أحمد، 2005، صفحة 143).

## 3. مفهوم النمو الاقتصادي

تتطلب معرفة مفهوم النمو الاقتصادي تعريفه أولاً ثم التعرف على أنواعه وهو ما نتعرض له في التالي:

## 1.3. تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في حجم ونوعية السلع والخدمات من قبل فرد في اقتصاد منطقة ما (Rivoire, 1994, p. 149)، والتحول التدريجي للاقتصاد نحو الزيادة في الإنتاج؛  
عرفه Perroux François بأنه الزيادة المستمرة لمؤشر الإنتاج لبلد ما (Massé, 2011, p. 357)؛  
كما عرفه Samuelson بأنه زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل لبلد ما خلال فترة زمنية معينة (Samuelson, 2000, p. 518).

## 2.3. أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي إلى ما يلي:

- ❖ النمو التلقائي: يحدث من خلال تفاعل القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، وذلك لوجود مؤسسات اقتصادية قوية تحركه؛
- ❖ النمو العابر: هو النمو الذي لا يستمر ويكون ثمرة لظهور عامل أو عوامل ما يزول بزوالها؛
- ❖ النمو المخطط: يعتمد هذا النوع من النمو، على إمكانيات المخططين وواقعية الخطط التي يضعونها وفاعلية تنفيذها (عاشور، 2017، صفحة 260).

## 4. العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تهدف السياسة المالية في كل الدول من بين أمور أخرى إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد إلى القنوات المرغوبة بهدف زيادة الإنتاج وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق الدور المحوري والمباشر الذي تتمتع به الميزانية العامة للدولة في تحفيز النمو الاقتصادي للدول النامية ورفع مستوياته، حيث تقوم الحكومات بوضع ميزانية تخلق فائضا يتم توجيهه لخلق النفقات العامة الاجتماعية والصناعات الأساسية.  
إضافة إلى ما سبق، يعتبر تكوين الإنفاق العام عنصرا فعالا لرفع مستوى النشاط الاقتصادي على المدى الطويل وتعتمد فعاليته على مجموعة من الشروط، فمثال الإنفاق على الاستثمار يجب ألا يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص (دحمان، 2018، صفحة 23).

تؤثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها، السياسة الضريبية، والسياسة الإنفاقية والموازنة العامة، كما يمكن لهذه الأدوات أن تؤثر على النمو الاقتصادي كل منها على حدي أو بشكل متصل معا، فتأثير الضرائب على النمو معتمد على كيفية توجيه الإيرادات الضريبية، وعلى كيفية تأثير الضرائب على الميزانية العامة. إن فعالية السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي تعتمد على قدرة الإنفاق الحكومي على دعم القطاعات الحيوية للاقتصاد دون المساس أو الحد من الإنفاق الخاص على الاستثمار، كمثال على هذا إذا زادت الدولة إنفاقها دون أي زيادة مقابلة في الإيرادات العامة سينتج عن ذلك عجز في الميزانية، وإذا تم تمويل العجز عن طريق إصدار دين داخلي، قد يؤثر ذلك سلبا على النمو الاقتصادي نتيجة الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية، وبالتالي مزاحمة إنفاق القطاع الخاص علاوة على ذلك.

5. الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في موريتانيا دراسة قياسية خلال الفترة 2000 – 2022: سنتناول في هذه النقطة دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في موريتانيا خلال فترة الدراسة، وذلك عن طريق دراسة قياسية بواسطة برنامج EVIEWS10 وفقا لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

1.5 الأدوات المستعملة في البحث: يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$GDP = F(DEP, REST)$$

حيث GDP النمو الاقتصادي المتغير التابع، وDEP النفقات العامة وREST الإيرادات العامة المتغيرات المستقلة ومنه

يكون شكل النموذج القياسي على النحو التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 dep + \beta_2 rest + ut$$

❖ النتائج والمناقشة: تمت دراستنا هذه كما هو واضح على مدى 23 سنة وهو عدد المشاهدات لدينا، وسنقوم بدراسة ومناقشة النتائج من خلال النقاط التالية:

اختبار الاستقرار: أظهر اختبار ديكي فولر (ADF) المعزز لسلسلتنا أن السلسلة ليست ثابتة عند مستواها، ولكنها ثابتة في الفروق الأولى كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: اختبار الاستقرار لمتغيرات النموذج محل الدراسة باستخدام ADF

		At_Level عند المستوى		
With Constant		GDP	DEP	REST
	t-Statistic	3.627747	2.100797	0.080491
	Prob	1.00000	0.9998	0.9565
		no stationary	no stationary	no stationary
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.453110	-1.328594	-2.836525
	Prob	0.9780	0.8501	0.2001
		no stationary	no stationary	no stationary
الفروق At First Difference عند الأولى				
With Constant	t-Statistic	-3.939466	-0.855832	-6.104067
	Prob	0.0072	0.7817	0.0001
		stationary	no stationary	Stationary
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.259930	-1.218175	-6.230541
	Prob	0.0020	0.8799	0.0003
		stationary	no stationary	Stationary

المصدر: الباحث اعتمادا على معطيات EVIEWS 10

من خلال الجدول 1 يتضح ما يلي:

- عند المستوى: نلاحظ أن الاحتمال أكبر من درجة المعنوية 5% عند كل المتغيرات، هذا ما يعني قبول الفرضية العدمية  $H_0$  وجود جذر وحدة. وهو ما يدل على أن كل من سلسلة الإيرادات، النفقات، والنتائج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند مستواها الصفري.
- عند الفرق الأولي: نلاحظ أن الاحتمال أصغر من درجة المعنوية 5% عند كل المتغيرات ما عدى النفقات هذا ما يعني رفض الفرضية العدمية  $H_0$  لا يوجد جذر وحدة أي كل من سلسلة الإيرادات، والنتائج المحلي الإجمالي مستقرة عند الفرق الأولي.

#### ❖ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمن: (Selection length Lag)

تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني أي اختبار درجة تأخير المسار VAR اعتمادا على معايير AIC، HQ SC وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE، ونختار هذه المؤشرات في الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة الى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان LR الذي يختبر فرضية أن معاملات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة احصائيا باستخدام توزيع  $X^2$  انطلاقا من أكبر عدد فترات ابطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة.

الجدول رقم 2: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-109.3614	NA	12389.62	12.26238	12.31184	12.26920
1	-79.98141	52.23108	529.5831	9.109046	9.207976	9.122687
2	-79.42489	0.927536	557.5672	9.158321	9.306716	9.178783
3	-78.63818	1.223773	573.4573	9.182020	9.379880	9.209302
4	-75.61708	4.363808*	461.5386*	8.957453*	9.204779*	8.991556*
5	-75.37178	0.327067	507.7110	9.041309	9.338100	9.082232

المصدر: الباحث اعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الجدول اعلاه تبين لنا أن التأخير المقبول هو  $P=4$

#### 2.5 اختبار التكامل المشترك

من أجل اختبار التكامل المشترك ننتقل لتقدير وتطبيق اختبار جوهانسن Johansen لسنة 1990 لغرض التأكد من وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات من عدمها، ويوضح الجدول رقم 3 أدناه أنه لا يمكن رفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن بين المتغيرات سواء بالنسبة لاختبار الأثر trace وال اختبار الأثر الأعظمي  $trace\ maximum^A$ ، بالتالي وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات قيد الدراسة حيث أنها تسلك سلوك متشابه في المدى الطويل، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتوصل إليها:

الجدول 3: اختبار التكامل المشترك

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.462490	24.58976	29.79707	0.1766
At most 1	0.338026	11.55280	15.49471	0.1797
At most 2	0.128557	2.889710	3.841466	0.0891

المصدر: الباحث اعتماداً على مخرجات EViews 10

– بالنسبة للاختبار الأثر  $\lambda$  trace : نلاحظ أن الإحصائية  $\lambda$  trace عند عدد متجهات تكامل (None) أقل من القيمة الحرجة عند 5%، في حين تبقى القيم الأخرى لإحصائية الأثر أقل من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تكاملية وحيدة طويلة الأجل بين المتغيرات.

– بالنسبة لاختبار القيمة الكامنة العظمى  $\lambda$  max : نلاحظ أن الإحصائية  $\lambda$  max عند عدد متجهات تكامل (None) أصغر من القيمة الحرجة عند 5%، في حين تبقى القيم الأخرى لإحصائية القيمة الكامنة العظمى أقل من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى 2%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة تكاملية وحيدة طويلة الأجل بين بعض المتغيرات.

3.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات الاجل الطويل

1.3.5 نموذج تصحيح الخطأ ECM ARDL

الجدول رقم 4: نتائج تقدير الخطأ

Selected Model: ARDL(4, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.594989	0.238694	2.492689	0.0283
GDP(-2)	0.028763	0.290305	0.099077	0.9227
GDP(-3)	0.020602	0.301446	0.068344	0.9466
GDP(-4)	0.614047	0.289665	2.119855	0.0555
DEP	-0.767510	0.834562	-0.919656	0.3759
REST	0.888259	0.818479	1.085255	0.2991
C	5.094723	12.94459	0.393579	0.7008

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

أظهر الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ ذو معنوية وإحصائية مقبولة عند مستوى معنوية أكبر من 10% وبإشارة موجبة ويكون عندئذ نموذج تصحيح الخطأ ليس مقبول، وعليه فيمكننا القول إن 70% من الأخطاء في الأجل القصير يمكننا تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

## 4.5 الاختبارات التشخيصية لاختبار جودة النموذج

لقد تم اجراء عدة اختبارات إحصائية لتقييم صحة النموذج تتمثل في الآتي:

## 1.4.5 اختبار عدم تجانس التباين للنموذج

الجدول رقم 5: نتائج اختبار عدم تجانس التباين Breusch- Pagan – Godfrey

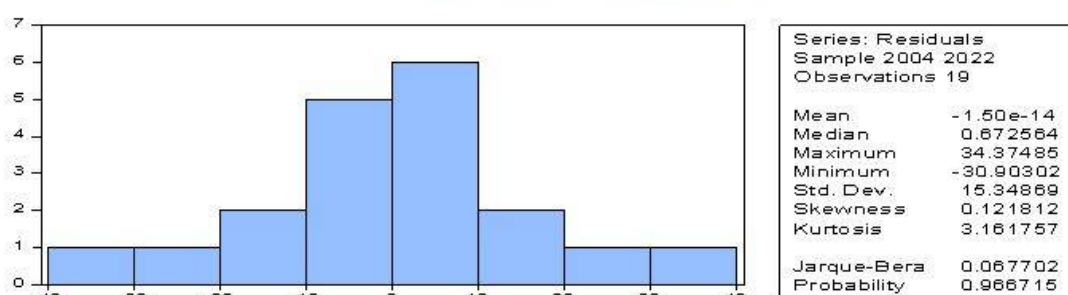
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic 1.659809	Prob. F(2,10) 0.2385
Obs*R-squared 4.735327	Prob. Chi-Square(2) 0.0937

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول أعلاه تشير قيمة الإحصائية المحسوبة f 1,65 وباحتمال 0,23 أكبر من 0,05 (5%) إلى قبول فرضية عدم التنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque - bera :

الشكل رقم 1: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي TEST DE NORMALITE



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10

تشير القيمة Jarque - Bera المحسوبة بقيمة 0.06 إلى قبول الفرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر لأن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار 0.96 أكبر من 0,05: عند مستوى معنوية 5% يشري إلى عدم معنويته وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا.

❖ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey Rest:

الجدول رقم 7: نتائج اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey Reset

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) DEP REST C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.510128	11	0.6200
F-statistic	0.260231	(1,11)	0.6200

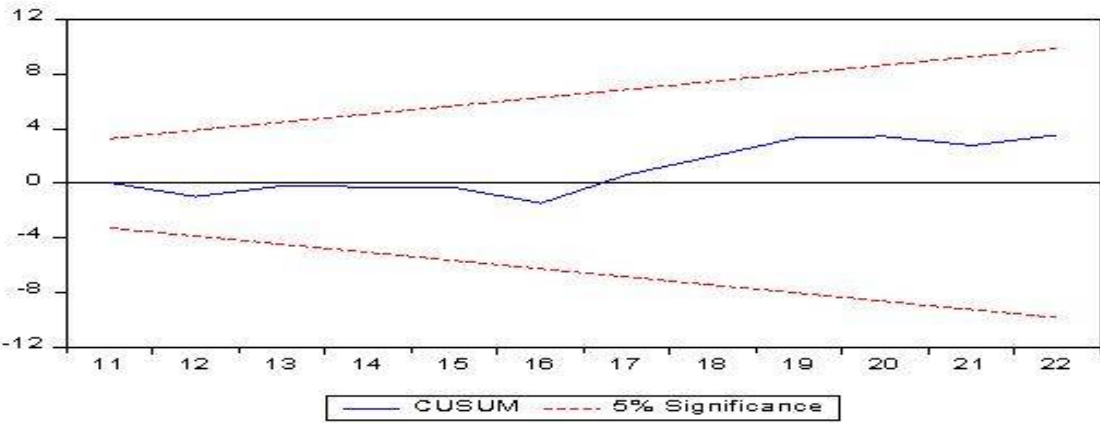
المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

اختبار Ramsey المستخدم في النموذج المقدر حيث أن قيمة t - statistic و F- statistic باحتمال 62,0% أكبر من 0,05 وهذا ما يدل على عدم معنويته عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرضية عدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

### 5.5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

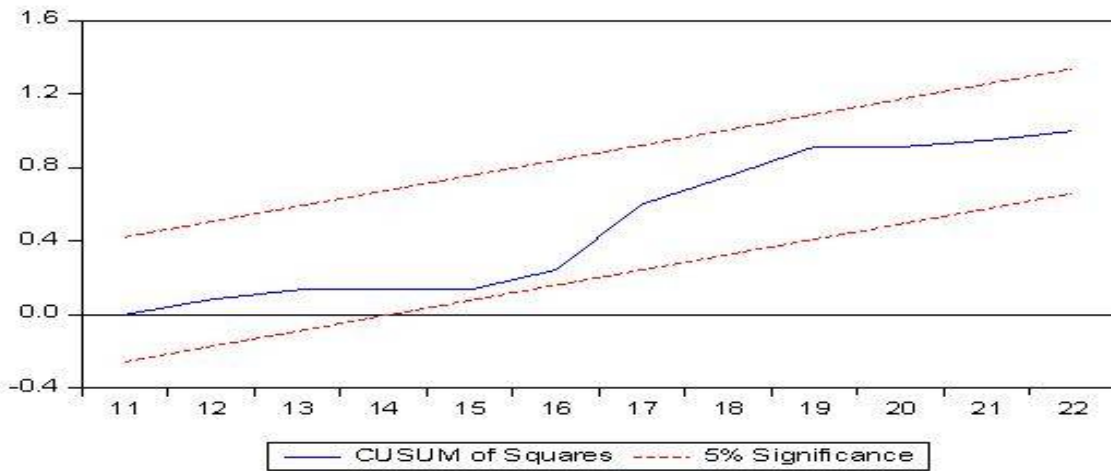
بغية التأكد من خلو النموذج المقدر من وجود أي تغييرات هيكلية، قمنا بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي Squares of CUSUM. حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر للنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم 2: رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي CUSUM



المصدر: الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

الشكل رقم 3: رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي CUSUM OF Square



المصدر: الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

من خلال الأشكال البيانية الموضحة أعلاه يتبين لنا أن، المجموعة التراكمي للبواقي المعادة CUSUM يقع داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر نرفض بذلك الفرضية الصفرية: المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة باستقرارها خلال فترة الدراسة.

## 6. خاتمة:

تسعى موريتانيا بكل ما تملك من موارد إلى الرفع من معدلات نموها الاقتصادي من أجل دعم النشاط والاستقرار والهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية .

## ❖ النتائج: بناء على ما سبق يمكننا استنتاج النتائج التالية:

— عدم وجود علاقة إحصائية معنوية، ذات تأثير موجب، مما يدل على عدم وجود علاقة قوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، والنفقات العامة، وهذا ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن الدول وبالأخص النامية تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام لهشاشة اقتصادها، مما يعني أن السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها موريتانيا عن طريق انتهاج العديد من البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي، لم يكن لها تأثير إيجابي وجيد على الاقتصاد. مما ينفي صحة الفرضية الأولى فيما يخص الاقتصاد الموريتاني، وقد تكون للاضطرابات التي عرفتها البلاد في بداية الالفية وحتى انتهاء العقد الأول منها تأثير على عدم فعالية تلك السياسة:

— وجود علاقة إحصائية معنوية، كما تبين وجود تأثير إيجابي بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، مما يدل على قبول الفرضية الثانية:

— عدم وجود علاقة تكامل مشترك مما يدل على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في النموذج .

## ❖ التوصيات: من خلال النتائج سابقة يمكن تقديم التوصيات والمقترحات لتكون السياسة المالية أكثر كفاءة وفعالية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي

- التشديد على استخدام أدوات السياسة المالية بفعالية وذلك لدورها الكبير والرئيسي في تحفيز النمو الاقتصادي؛
- التأكيد على أهمية السياسة المالية من خلال تحسين الإيرادات التي تعتبر مصدر تغطية النفقات العامة مع الأخذ بعين الاعتبار هذه الأخيرة على أنه الدافع الرئيسي للنشاط الاقتصادي للدولة .
- التركيز على النمو الاقتصادي باعتباره من القضايا المهمة على مستوى الاقتصاد الكلي حيث اهتمت به الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ومحاولة الدولة التحكم في مختلف المؤشرات الكلية سبيلا لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ضبط سياسة الانفاق العمومي وتوجيهها للمجالات والمشاريع التي تساهم في تطوير النمو الاقتصادي، كمشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة والطاقة وغيرها.

### 7. قائمة المراجع:

#### الكتب:

- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص 22.
- Dominik salvadore ,eugene diulio : principes d'économie. (cours et problèmes ; séries schaum). MG.graw.Hill. paris.1984 ,p96
- Philip. A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.
- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات الطبعة الاولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص ص498-499.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص ص 241 - 242.
- عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام) الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، ص6
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005ص23 .
- نعيبي أحمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة 2005، العدد 12 ص 143.
- Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je? ed Dahleb, Alger, Algérie, 1994, p79.
- Paul Massé;"Histoire économique et sociale du monde de l'origine de l'humanité au XXe siècle" ; Tome 1;Editions le harmattan ; Paris ; 2011,P357.
- Samuelson p.a.et nordhous W.D. Economie, 16 eme edition, Edition economica, 2000, p.518.

#### المقالات:

- سفير محمد، موالى بوعالم، حيدوش عاشور (2017)، «دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1970 - 2015»، مجلة المعيار، العدد 18، ص 260.
- بوعمره حسن، بن عبد الفتاح دحمان، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية (2015 - 2016) مجلة التكامل الاقتصادي، 2018 جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 07، العدد 3، ص 23.
- L'impact De La Politique Budgétaire Sur La Croissance Economique En Algérie (2018 – 1970) ،
- هيبور فوزية و د. طالب دليلة معنونة: بأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2019.
- خالد بن جلول وحمزة بعلي أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 19